التأمين الأصغر كآلية لتحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في الحدّ من الفقر المدقع والجوع في البلدان النامية

أمين قسول(*)

أستاذ مساعد (أ)، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف - الجزائر.

(*) البريد الإلكتروني: aminemagi8@gmail.com.

مقدمة

ساد لعقود عديدة مفهوم خاطئ بأنَّ التنمية يمكن حصرها في النمو الاقتصادي، وفي السنوات الأخيرة أدرك الجميع أن النمو الاقتصادي، بالرغم من كونه شرطاً أساسياً للتنمية ومحاربة الفقر، فهو لا يكفي، بل يجب أن يتكامل مع سياسات تهدف إلى تنمية بشرية تعمل على تعظيم مجال الخيارات لدى الناس عن طريق زيادة فرصهم في التعليم والرعاية الصحية والعمل، وذلك عن طريق إشراك الجميع في التنمية، بما في ذلك الفقراء أنفسهم.

وبناءً على هذا الإدراك، فقد قام المجتمع الدولي، ممثلاً في رؤساء دول وحكومات ١٨٩ دولة و٢٣ منظمة دولية تعمل في مجال التنمية بتبنّي ما بات يعرف بالأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، والمنبثقة عن الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر أيلول/ سبتمبر من سنة ٢٠٠٠، والتي تهدف صراحة إلى العمل معاً من أجل محاربة الفقر المدقع والجوع، وتوفير الرعاية الصحية والتعليم للجميع، وتمكين المرأة من أسباب القوة، من أجل تحقيق تنمية عادلة ومستدامة، يشارك ويستفيد منها الجميع.

وبعد أن صار نظام التمويل الأصغر أو ما يعرف بتقديم الخدمات المالية للفقراء ومحدودي الدخل، أحد الاتجاهات الحديثة المهمة والبارزة في التنمية والحدّ من الفقر في البلدان النامية عن طريق إشراك الفقراء أنفسهم في عملية التنمية، وبعد الاعتراف الدولي الكبير بهذه الأهمية إلى الحدّ الذي تم فيه تخصيص سنة ٢٠٠٥ لتكون سنة الإقراض الأصغر من طرف الأمم المتحدة، وبعد أن منحت جائزة نوبل للسلام بعدها بسنة لبنك غرامين ومؤسسه محمد يونس الذي يعدّ رائد حركة التمويل الأصغر الحديثة في العالم. نتساءل عمّ إذا كان التأمين الأصغر، الذي يعدّ أحد أهم وأحدث منتجات التمويل الأصغر، أداةً فعالة للتنمية ومحاربة الفقر في الدول النامية؟ وهل يمكن أن يسهم بشكل فعال في تحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في الحدّ من الفقر المدقع والجوع؟

أهمية الدراسة: ركّزت معظم الدراسات، التي قامت بدراسة علاقة التمويل الأصغر بتحسين حياة الفقراء، على دور القروض الصغرى فقط بدلاً من النظر إلى المجموعة المتنوعة لخدمات التمويل الأصغر. وتأتي هذه الدراسة كمحاولة للقيام بإلقاء الضوء على إحدى المنتجات الأخرى التي يشتمل عليها مفهوم التمويل الأصغر، وهي خدمات التأمين الأصغر، ومعرفة ما إذا كان التأمين الأصغر، وليس القروض الصغرى فقط، يستطيع المساهمة في تحسين حياة الفقراء، وتحقيق أول الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الثالثة في الحدّ من الفقر المدقع والجوع؟

هدف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إعطاء بعض الأفكار الرئيسية لإيضاح سبب اعتبار التأمين الأصغر وسيلة فعالة لتحسين حياة الفقراء، وتحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في الحدّ من الفقر المدقع والجوع.

أقسام الدراسة: ستتم معالجة إشكالية هذه الدراسة من خلال ثلاثة محاور أساسية كالتالي:

أولاً: نظرة أساسية إلى الفقر وأول الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة

«العالم أصبح اليوم جزيرة أغنياء تحيط بها بحار من الفقراء»، هكذا تم وصف ظاهرة الفقر في العالم من طرف الرئيس الجنوب أفريقي «مبيكي» في قمة الأرض في جوهانسبورغ سنة ٢٠٠٢. فرغم أن العالم شهد في نهاية القرن الماضي تطوراً كبيراً في الناتج العالمي الإجمالي بما يكفي ليعيش جميع سكان الأرض برفاهية، إلا أنَّ جميع الإحصاءات ما زالت تشير إلى أنَّ أغلب سكان العالم ما زالوا يعانون في مطلع القرن الجديد الفقر المدقع والجوع والمرض وانعدام الفرص.

وقد أدرك الجميع في السنوات الأخيرة أنَّ محاربة الفقر في العالم مهمة صعبة ومعقّدة، حيث تحتاج إلى التركيز على الجوانب المختلفة والمتداخلة للفقر، وكذا حتمية اشتراك أطراف متعددة على الصعيدين المحلي والعالمي في محاربة هذه الظاهرة، بما في ذلك الفقراء أنفسهم. وانطلاقاً من هذا الأمر قامت معظم دول العالم والمنظمات العاملة في المجال التنموي بتبني مجموعة من الأهداف التنموية خدمةً لسكان العالم الأفقر والأقل حظاً، سُمّيت «الأهداف الإنمائية للألفية»، التي تتراوح طموحاتها بين إنهاء الفقر المدقع والجوع، ووقف انتشار مرض الإيدز وتوفير التعليم الابتدائي لجميع الأطفال.

وتنبثق الأهداف الإنمائية للألفية عن إعلان الألفية الموقّع من قبل ١٨٩ بلداً، بما في ذلك ١٤٧ رئيس دولة، والمعتمد في قمة الألفية التي عقدت في مقر هيئة الأمم المتحدة في مدينة نيويورك الأمريكية في شهر أيلول/ سبتمبر من سنة ٢٠٠٠. وقد حُددّت ثمانية أهداف تنموية تنبثق عنها ١٨ غاية و٤٨ مؤشراً قابلاً للقياس، ومن المزمع تحقيق هذه الأهداف بحلول سنة ٢٠١٥. وتعتبر الأهداف والغايات مترابطة، وينبغي النظر إليها بشكل متكامل، وهي تمثّل شراكة بين البلدان المتقدمة والنامية، وترمي إلى إرساء بيئة مساعدة على المستويين الدولي والمحلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة والعادلة والقضاء على الفقر. ويعتبر هدف القضاء على الفقر المدقع والجوع أول هذه الأهداف الثمانية، وله غاية واحدة هي العمل على خفض نسبة الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دولار واحد يومياً، إلى النصف بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥.

ثانياً: مفاهيم أساسية حول التأمين الأصغر ومنتجاته

رغم أنَّ الخدمات المالية المقدمة إلى الفقراء ومحدودي الدخل أصبحت اليوم اتجاهاً تجارياً وتنموياً حديثاً، ومتاحة لعدد كبير من الأسر الفقيرة حول العالم، إلاَ أنَّ الغالبية العظمى من الناس ليس لديهم إدراك حقيقي لمفهوم وأنواع الخدمات المالية المقدمة للفقراء، ولا المبادئ التي تقوم عليها صناعة التمويل الأصغر ومنتجاتها المختلفة، وهذا الأمر سيشكل عائقاً في فهم أهمية هذه الخدمات في حياة الفقراء ومحدودي الدخل. وسوف نحاول من خلال هذا المبحث إيضاح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتمويل الأصغر مع التركيز على منتجات التأمين الأصغر موضوع دراستنا:

١ – مفهوم التمويل الأصغر

نظراً إلى حاجة الفقراء مثل غيرهم إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، فقد تطور مفهوم التمويل الأصغر ليشمل المزيد من الخدمات المالية وغير المالية، بعد أن كان مرادفاً لمفهوم القروض الصغرى، فكثيراً ما كان يقع لُبْس بين مصطلحي التمويل الأصغر والإقراض الأصغر، حيث يشير مصطلح الإقراض الأصغر إلى المعنى الضيّق للتمويل الأصغر، حيث يقتصر على معنى تقديم القروض الصغرى فقط، بينما التمويل الأصغر أكثر شمولاً من ذلك، حيث يشير إلى مجموعة متكاملة من الخدمات المالية التي يحتاجها الفقراء من إقراض وإيداع وتأمين وتحويلات. ويمكن القول إنَّ التمويل الأصغر ما هو إلّا خدمات مالية ومصرفية تتاح للفقراء ومنخفضي الدخل بشكل يتلاءم مع ظروفهم واحتياجاتهم، ويضاف إليها في بعض الأحيان خدمات غير مالية، كالتدريب والتعليم والدعم المالي للفقراء.

٢ – عملاء التمويل الأصغر

يحذّر محمد يونس من الغموض في المفاهيم، ومن التعريفات الفضفاضة للفقراء الذين تستهدفهم برامج التمويل الأصغر، لأنَّ ذلك سيؤدي إلى الحدّ من فعالية هذه البرامج في الحدّ من الفقر، ويقول يونس بوضوح: «إذا تم الجمع بين الفقراء وغير الفقراء في إطار برنامج واحد، فإنَّ غير الفقراء سيقومون دائماً بقيادة الفقراء، ولكي يكون نظام التقديم فعالاً، يجب تصميمه وتشغيله حصراً للفقراء، ويتطلب ذلك تعريفاً دقيقاً لمن هم الفقراء، ولا مجال لغموض المفاهيم»[(١)].

فمن هم الفقراء؟ وكيف يمكن تحديدهم؟ وهل خطوط الفقر كافية لتحديد عملاء التمويل الأصغر؟ وماذا بخصوص الناس الذين يقعون فوق خط الفقر مباشرة، لكنهم لا يستطيعون التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية؛ هل يمكن اعتبارهم عملاء محتملين لمؤسسات التمويل الأصغر؟ أثبتت الممارسات العملية لمؤسسات التمويل الأصغر خلال العقود الماضية أن عملاءها هم غالباً الفقراء والقريبون من خط الفقر المعرّضون للفقر، والذين لديهم مصدر دخل ثابت نسبياً، والقادرون على العمل، ولكن غير القادرين على الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، وهم غالباً ممن يعملون لحسابهم الخاص ومن منازلهم. وفي المناطق الريفية هم عادة من صغار المزارعين أو ممن يقومون بأعمال تدرّ دخلاً متواضعاً مثل تربية الدواجن، أما في المناطق الحضرية، فتتسم أنشطتهم بالتنوع مثل بيع المأكولات السريعة والباعة على أرصفة الطرقات وعمال الحرف اليدوية[(٢)].

---

(١) أنيل كرناني، «استراتيجية سفح الهرم للحد من الفقر: وعد لم يتم الوفاء به،» الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية رقم ٨٠ (آب/ أغسطس ٢٠٠٩)، ص ١٢، <http://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-ar-using-the-foot-of-the-pyramid-strategy-to-reduce-poverty-a-promise-that-has-not-been-fulfilled-27050.pdf>.

(٢) بيزل هانس، «الابتكار في التمويل الأصغر: النظر إلى ما وراء فقر الدخل،» البوابة العربية للتمويل الأصغر (٢٠٠٩)، ص ٣، <http://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-ar-innovation-in-microfinance-looking-beyond-income-poverty-26565.pdf>.

٣ ـ مفهوم التأمين الأصغر

بسبب انخفاض دخول الفقراء وعدم انتظامها، فإنَّ بعض الأزمات غير المتوقعة كالمرض يمكن أن تقضي على مدخراتهم أو تدفع بهم إلى مزيد من الاقتراض والمديونية. ولذلك فإن الفقراء لا يحتاجون إلى الحصول على تسهيلات الإقراض الأصغر والادخار فحسب، بل يحتاجون إلى خدمات تأمينية تحمي أصولهم ومدخراتهم التي كوّنوها من خلال خدمات الإقراض والادخار التي حصلوا عليها.

والتأمين الأصغر، كما تعرِّفه الرابطة الدولية لمشرفي التأمين الأصغر، هو «حماية ذوي الدخل المنخفض ضد مخاطر محددة مقابل سداد أقساط منتظمة تتناسب مع احتمالية وتكلفة تلك المخاطر»[٣]، كما يمكن تعريف التأمين الأصغر على أنه «التأمين الذي يصل إليه الأشخاص محدودو الدخل، وتقدمه مجموعة متنوعة من الكيانات، ولكن يتم إدارته وفقاً لممارسات تأمينية مقبولة بشكل عام (يجب أن تشمل المبادئ الأساسية للتأمين)، وذلك يعني على نحو مهم أنَّ المخاطرة المؤمن عليها بموجب وثيقة تأمين أصغر يتم إدارتها بناءً على مبادئ التأمين، كما يتم تمويلها بالأقساط»[٤].

ومما سبق، يمكن القول إن التأمين الأصغر هو التأمين المصمّم لحماية الفقراء وأصحاب الدخل المنخفض من المخاطر، والذي يجب أن يقوم على مبادئ وممارسات تأمينية مقبولة بشكل عام. وعليه، فمعظم برامج الحماية الاجتماعية لا تعتبر تأميناً أصغر، حيث إنّ هذه البرامج يتم تمويلها غالباً عن طريق الضرائب، وليس عن طريق الأقساط التي يجب أن يدفعها المشتركون المؤمن عليهم.

٤ ـ منتجات التأمين الأصغر

تنوعت وتعددت منتجات التأمين الأصغر حول العالم، وقد قام مقدمو هذه المنتجات في غالب الأحيان بتكييف منتجات التأمين التجاري الموجودة فعلاً لتلائم طبيعة وظروف حياة الفقراء ومحدودي الدخل. وفي ما يلي أكثر أنواع التأمين الأصغر شيوعاً بين الفقراء:

أ ـ التأمين الأصغر على الحياة: يعتبر التأمين على الحياة أسهل الخدمات التأمينية وأكثرها انتشاراً من بين جميع المنتجات التأمينية الأخرى، بسبب سهولة تحديد سعره، وإمكانية ربطه بخدمات التمويل الأخرى، كالإقراض مثلاً، كما أنه لا يعتمد على وجود مؤسسات أخرى، كالمستشفيات ومراكز العلاج كمنتج التأمين الصحي[٥].

---

(٣) «التأمين في البلدان النامية: استكشاف الفرص في التأمين الأصغر،» بوابة التمويل الأصغر (٢٠٠٩)، ص ٤، <http://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-ar-insurance-in-developing-countries-exploring-opportunities-in-microinsurance-27049.pdf>.

(٤) «قضايا تتعلق بتنظيم التأمين الأصغر والإشراف عليه،» الجمعية الدولية لهيئات الرقابة والإشراف على التأمين وفريق العمل الخاص بالتأمين الأصغر التابع للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP (٢٠٠٧)، ص ١٣، <http://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-ar-issues-regarding-organizing-and-supervising-micro-insurance-24716_0.pdf>.

(٥) جيم روث، دومينيك ليبر ومايكل جيه ماكورد، «الموقف العام للتأمين الأصغر في أفقر ١٠٠ بلد في العالم،» بوابة =

ويمكن للتأمين على الحياة أن يشتمل على أنواع عديدة أهمها:

ـ **التأمين الائتماني على الحياة:** يعتبر هذا النوع إلزامياً من أجل حصول العميل على قرض من مؤسسة تمويل أصغر، وفي حالة وفاة هذا العميل تسدد شركة التأمين الرصيد المتبقي من قيمة القرض إلى مؤسسة التمويل الأصغر. ويعتبر هذا النوع تأميناً لمؤسسة التمويل الأصغر أكثر من كونه تأميناً للعميل، لأنه يستهدف حماية المحافظ الائتمانية بدرجة أكبر من حماية العميل نفسه(٦)، رغم أنَّ أسرة العميل المتوفى لن تضطر إلى تسديد باقي القرض. كما توجد أنواع أخرى مرتبطة بمنتج التأمين الائتماني على الحياة، هي منتجات التأمين على الموت المفاجئ والعجز، بحيث إذا أصيب العميل بأي عجز فلن تضطر مؤسسة التمويل الأصغر إلى تحمل أي خسارة.

ـ **التأمين على الحياة لفترة محددة:** يختلف هذا النوع من التأمين على الحياة عن سابقه في أنه لا يرتبط بنوع آخر من منتجات التمويل الأصغر كالإقراض، كما أنه يهتم بدرجة أكبر بالعملاء، حيث يعمل على تغطية فترة ما بعد وفاة العميل (تحمل مصاريف الجنازة)، كما يمكن لأسرة العميل الحامل لوثيقة التأمين، وبخاصة الأزواج والأطفال، الاستفادة هم أيضاً من مزايا هذا التأمين(٧).

ـ **التأمين الأصغر على الحياة طويل الأجل:** وفي هذا النوع يرتبط التأمين على الحياة بنوع آخر من المنتجات، هو الادخار الأصغر، حيث يقوم العميل بدفع مبلغ معين في شكل أقساط خلال فترة طويلة نسبياً، وإذا ظل العميل على قيد الحياة بعد انتهاء فترة التأمين المحددة، فمن حقه الحصول على مبلغ ثابت يدفع مرة واحدةً، أما إذا مات العميل قبل نهاية المدة المحددة، فمن حق الورثة المنتفعين الحصول على هذا المبلغ(٨).

ب ـ التأمين الأصغر الصحي: تعتبر الصحة أولوية بالنسبة إلى الفقراء لتعزيز فرصهم في زيادة الدخل والبقاء على قيد الحياة، فالمرض بالنسبة إلى الفقراء يعتبر خسارة للمال والوقت الإنتاجي لهم ولمن يعتني بهم أثناء مرضهم. ورغم ذلك يغطي التأمين الأصغر الصحي عادة مجموعة محدودة فقط من العلاجات (المرتبطة مباشرة بالمرض كالدواء والإقامة بالمستشفيات) بهدف إبقاء الأقساط التأمينية منخفضة القيمة ليتمكن الفقراء من دفعها(٩).

ج ـ التأمين الأصغر على الممتلكات: تقدم القليل من المؤسسات منتج التأمين على الممتلكات، كالمنازل والأصول، لصالح الفقراء، بسبب الصعوبات التي تواجهها مقارنة بالنوعين السابقين من التأمين على الحياة والتأمين الصحي، ويرجع السبب في ذلك إلى أنَّ معظم الفقراء في الدول النامية يعيشون في مساكن متواضعة، وفي أماكن خطرة، ولا يملكون صكوك ملكية، أضف إلى ذلك أنَّ تكلفة تسوية

= التمويل الأصغر (٢٠٠٧)، ص ٣٧، <http://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-ar-the-general-attitude-of-micro-insurance-in-the-poorest-100-countries-in-the-world-25445_0.pdf>.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٧) «قضايا تتعلق بتنظيم التأمين الأصغر والإشراف عليه،» ص ٢٥.

(٨) روث، ليبر وماكورد، المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٤.

الخسائر والمطالبات تجعل من التأمين عملاً غير مجدٍ، خاصة مع صغر حجم الأموال المؤمَّن عليها، وانخفاض قيمة الأقساط التأمينية التي يدفعها الفقراء[١٠].

د ـ التأمين الزراعي وتأمين المؤشرات: رغم ارتفاع الطلب على التأمين الزراعي، ورغم أهميته في تغطية خسائر محاصيل المزارعين الصغار وحماية ثروتهم الحيوانية، إلا أنَّ معظم مؤسسات التأمين تحجم عن تقديمه لهم بسبب المخاطر الكبيرة المرتبطة بالقطاع الزراعي، خاصة مع اعتمادهم الكبير على الطقس من جهة، ولصعوبة التقييم والرقابة على الاحتيال من جهة أخرى. ومن بين الحلول الواعدة للتغلب على الخطر الأخلاقي في التأمين الأصغر الزراعي ما أصبح يعرف بتأمين المؤشرات الذي يحاول تغطية مخاطر الطقس التي يتعرض لها المزارعون، ومن أمثلة ذلك ما تقوم به بعض المؤسسات، مثلاً، من خلال توفير التأمين ضد مخاطر الفيضانات أو الجفاف في شكل بطاقة سارية المفعول لمدة معينة يتم شراؤها من قبل المزارعين، ويمثل شراؤها دفع قسط تأميني ضد خطر الفيضانات أو الجفاف. ويحق للمزارعين شراء أكثر من بطاقة لزيادة التغطية التأمينية، وإن ارتفع منسوب المياه أو انخفضت نسبة الأمطار عن مستوى معين يمكن أن يطالب حاملو البطاقات بالحصول على تعويض، وفي هذه الحالة لن تحتاج مؤسسات التأمين إلى القيام بعمليات تقييم فردية للقيم والمخاطر المؤمَّن عليها، وفي حالة المطالبة بالتعويضات لن تكون هناك حاجة إلى إجراء التعديلات أيضاً[١١].

هـ ـ منتجات التأمين الأصغر المركبة: نظراً إلى القدرات المادية المحدودة للأسر الفقيرة، وعدم قدرتهم على فهم منتجات التأمين، وعدم قدرتهم على اتخاذ قرار بشأن الكيفية المثلى لإدارة المخاطرة التي يتعرضون لها، ظهرت منتجات تأمينية مركبة تتكون من حزمة من أنواع المنتجات التأمينية المختلفة، كالتأمين على الحياة والصحة والممتلكات. ومن مزايا هذا النوع من التأمينات أنَّ الأسر الفقيرة تستطيع الحصول على خدمات تأمينية أكثر، وتدّخر تكاليف المعاملات. لكن، في المقابل، قد يشتمل هذا النوع على بعض السلبيات من خلال ما يسمى بالفوائد الشكلية، وهي فوائد يدفع العميل مقابلها، ولكنها لا تشكل أولوية قصوى بالنسبة إليه[١٢].

ثالثاً: دور التأمين الأصغر في محاربة الفقر وتحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة

أبدى المجتمع الدولي التزاماً قوياً بالأهداف الإنمائية للألفية الثالثة من خلال تبني إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية من قبل ١٨٩ دولة، وهي تشكل في مجملها ثمانية أهداف تنموية سيتم العمل على تحقيقها بحلول سنة ٢٠١٥، كما أشرنا سابقاً، وبعد أن أصبح نظام التمويل الأصغر أو ما يعرف بتقديم الخدمات المالية للفقراء ومحدودي الدخل أحد الاتجاهات الحديثة في التنمية والحدّ من الفقر

(١٠) المصدر نفسه، ص ٤٢.
(١١) «التأمين في البلدان النامية: استكشاف الفرص في التأمين الأصغر،» ص ٢٥ ـ ٢٦.
(١٢) «قضايا تتعلق بتنظيم التأمين الأصغر والإشراف عليه،» ص ٢٧.

في البلدان النامية، عن طريق إشراك الفقراء أنفسهم في عملية التنمية، وبعد الاعتراف الدولي الكبير بهذه الأهمية إلى الحدّ الذي تم فيه تخصيص سنة ٢٠٠٥ لتكون سنة الإقراض الأصغر من طرف الأمم المتحدة، وبعد أن منحت جائزة نوبل للسلام بعدها بسنة لبنك غرامين ومؤسسه محمد يونس التي تعدّ رائدة حركة التمويل الأصغر الحديثة في العالم، نتساءل عمّا إذا كان التأمين الأصغر بالفعل أداةً فعالة للتنمية ومحاربة الفقر في الدول النامية، وإذا كان يمكن أن يسهم فعلاً في تحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية.

١ ـ آليات مساهمة التأمين الأصغر في تحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية

يرى محمد يونس أنَّ الفقر لا يوجده الفقراء، ولكن توجده بنية المجتمع والسياسات التي يتبعها. ويرى أنَّ الفقراء، وبدعم من رأس المال، مهما كان صغيراً، قادرون تماماً على تحسين ظروف حياتهم. وتأكيداً لذلك، وضعت عدة دراسات تؤكد أنَّ القروض الصغرى تعمل على تحسين حياة الفقراء، إلا أنَّ معظم هذه الدراسات قد ركّزت على القروض فقط بدلاً من النظر إلى المجموعة المتنوعة لخدمات التمويل الأصغر، بما فيها خدمات التأمين الأصغر. وسوف نحاول هنا القيام بتحليل نظري كخطوة أولى من أجل إلقاء الضوء على أحد أهم منتجات التمويل الأصغر، وهي منتجات التأمين، ومعرفة ما إذا كان التأمين الأصغر يستطيع المساهمة في تحسين حياة الفقراء، وتحقيق أول الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الثالثة.

وإن كان من الملاحظ فعلاً أنَّ القروض والمدخرات الصغرى تُحسِّن من مستوى معيشة الفقراء، كما يشير العديد من الدراسات، إلا أنَّ هناك بعض الاحتياجات المالية التي تنشأ نتيجة لأحداث لا يمكن التنبؤ بها، كالمرض المفاجئ والموت، والتي لا يمكن للفقراء التصدّي لها بوسائلهم الخاصة، حيث تتطلب هذه الاحتياجات قدراً أكبر من المال والدعم حتى يستطيع الفقراء تغطيتها، وفي الوقت نفسه الحفاظ على مستوى معيشتهم المحسّن جراء استخدامهم للقروض الصغرى والمدّخرات. ويمكن للتأمين الأصغر الذي يعدّ مجالاً جديداً في العمل التنموي أن يساهم بشكل كبير في الحدّ من الفقر المدقع والجوع بين الأسر الفقيرة عن طريق توفير خاصية تقاسم التكاليف الباهظة للأحداث غير المتوقعة بين العديد من الأسر الفقيرة، حيث يمكن للتأمين الأصغر العمل على:

ـ **حماية مصدر دخل الفقراء عند التعرض للمرض**: يفتقر معظم الفقراء في الدول النامية إلى أنظمة الضمان الاجتماعي، رغم أنهم أكثر الناس عرضة للمخاطر، فمرض أو عجز أحد أفراد الأسرة الفقيرة مثلاً، وخاصة المعيل، ستكون له تداعيات كارثية على مستوى معيشة الأسرة الفقيرة بأكملها، لأنك إن كنت مريضاً فلن تستطيع العمل للحصول على المال اللازم لتأمين أسباب العيش، كما أنَّ الشخص المريض يحتاج عادة إلى من يرعاه، سواء كل الوقت أو لبعض الوقت، الأمر الذي يعني انخفاض وقت عمل ودخل من يقوم بالرعاية، بل إن الدخل الذي سيحصل عليه من يقوم بالرعاية يمكن أن يضيع في الغالب في دفع تكاليف العلاج، وإذا لم تكن هناك أموال مسبقة، فلن يكون هناك علاج بالأصل. ويمكن للتأمين الأصغر الصحي أن يساهم في التقليل من الأعراض السلبية للمرض على حياة الفقراء من خلال

توفير الرعاية الصحية للشخص المؤمن وأفراد أسرته بشكل فوري، الأمر الذي سيعمل على تخفيف حدة المرض بسرعة وتقليل تكاليف العلاج، والحفاظ على دخل الأسرة الفقيرة في الوقت نفسه[١٣].

ـ **حماية الفقراء عند حالات الوفاة**: إضافة إلى ما سبق، سيصبح الأمر أكثر تعقيداً إذا توفي الفرد المعيل للأسرة الفقيرة، فعندها ستفقد الأسرة الفقيرة مصدر الدخل بشكل كامل ونهائي، وستسوء الأمور أكثر إذا كان الموت مفاجئاً، فهنالك فرصة أمام الأسرة التي يعاني عائلها مرضاً مزمناً للتخطيط لموته، بينما الموت المفاجئ سيكون تأثيره في موارد عيش الأسرة الفقيرة صادماً وكارثياً[١٤]، حيث ستضطر الأسرة إلى تحمل أعباء الجنازة التي يمكن أن تكون مرتفعة جداً، كما الحال في بعض الدول النامية في شرق وجنوب أفريقيا، إضافة إلى عدة أشهر من البحث عن مصادر دخل بديلة[١٥]. وهنا يمكن لمنتجات التأمين الأصغر على الحياة، ومنتجات التأمين على الموت المفاجئ والعجز، أن تحمي الأسرة الفقيرة من هذه المخاطر وتساعدها على تحمل التكاليف بشكل فعّال.

ـ **حماية الأصول الإنتاجية للفقراء عند الطوارئ والأزمات**: في ظل غياب برامج التأمين الأصغر، وضعف وسائل إدارة المخاطر الخاصة بالفقراء، كالمدخرات، قد تضطر الأسر الفقيرة عندها إلى بيع أصولها الإنتاجية أو جزء منها، مثل المواشي والأراضي الزراعية، وبسعر أقل كثيراً من قيمتها الحقيقية في الغالب، الأمر الذي سيضطرها مستقبلاً إلى خفض إنتاجيتها وانخفاض دخلها في المقابل، كما ستقوم الأسر الفقيرة في الغالب، نتيجة لانخفاض الدخل، بخفض استهلاكها من الطعام بتناول وجبات أقل لتوفير الغذاء[١٦].

ـ **تسهيل الحصول على الموارد المالية**: يمكن للتأمين الأصغر أن يساعد الفقراء على توسيع نشاطاتهم وزيادة دخولهم من خلال الحصول على قروض من مؤسسات التمويل الأصغر، حيث غالباً ما تشترط هذه المؤسسات على الفقراء أن يقوموا بالتأمين على قروضهم، حيث يمثل ذلك ضماناً للمؤسسة المقرضة لاسترداد قيمة القرض في حال تعثر العميل الفقير عن السداد.

ـ **تغيير السلوك الاستثماري للفقراء وزيادة دخولهم**: هناك حقيقة مفادها أنَّ الخوف من خطر الوقوع في فقر مدقع، يدفع الفقراء إلى استثمار مواردهم في أنشطة منخفضة الدخل وآمنة نسبياً، فمن دون غطاء يحميهم من المخاطر لن يقدم الفقراء على العمل في أنشطة تدرّ أرباحاً عالية، لأنها عادة ما تكون أكثر خطورة، وغالباً ما يمتنع الفقراء عن استخدام أي تكنولوجيا جديدة لم يجربوها من قبل.

(١٣) روث، ليبر و ماكورد، «الموقف العام للتأمين الأصغر في أفقر ١٠٠ بلد في العالم،» ص ١، ٣٣ ـ ٣٤ و٣٦.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٤١.

(١٥) «التأمين الصغير في أفريقيا،» منظمة العمل الدولية (أيار/ مايو ٢٠١٠)، ص ٩، <http://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-ar-microfinance-in-africa-27460_0.pdf>.

(١٦) بول موسلي، «تقييم نجاح برامج التأمين الأصغر في تلبية احتياجات الفقراء من التأمين،» الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ورقة عمل رقم ٨٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩)، ص٢ ـ ٧، <http://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-ar-evaluating-the-success-of-micro-insurance-programs-in-meeting-the-needs-of-the-poor-for-insurance-27416_0.pdf>.

ونتيجة لذلك، فإن الفقر يبدو أمراً حتمياً بالنسبة إليهم[١٧]. ويمكن للتأمين الأصغر هنا أن يغير من السلوك الاستثماري للفقراء من خلال القيام بنقل المخاطر التي يتحملونها إلى جهة أخرى، الأمر الذي سيساعد في تشجيع الاستثمار بين الفقراء، وإطلاق قدراتهم الإنتاجية، ويحثّهم على الانخراط في أنشطة أكثر خطراً وبعوائد أعلى[١٨].

ـ **حماية القطاع الزراعي في الدول النامية**: هناك حقيقة مفادها أنَّ الجفاف واضطرابات الطقس يمثلان سبباً رئيسياً للفقر والجوع وعدم انتظام الدخل في الدول النامية، خاصة في أفريقيا حيث يعمل ٦٠ بالمئة من الأفارقة في زراعة المحاصيل، معتمدين على الطقس، إذ يقومون بزراعة محاصيل أقل حساسية لتغيرات الطقس أو زراعة محاصيل مختلفة في الوقت نفسه، إلا أنَّ هذه المحاصيل منخفضة العائد، وغالباً ما تحقق متوسط إنتاجية أقل، الأمر الذي يعني توفير احتياطي أقل لاستهلاكه وزراعته في المواسم القادمة، وكذا شراء مخصّبات أقل، وهو ما يعمل على إبقاء المزارعين الفقراء في دائرة الفقر[١٩]. إضافة إلى ذلك، فإنّ مؤسسات الإقراض عادة ما تمتنع عن إقراض هؤلاء المزارعين بسبب مخاطرة عدم القدرة على السداد في حالات تعرّض المحاصيل للجفاف في الدول الأفريقية أو الفيضانات في بعض الدول الأخرى، ولكن مع توفر التغطية التأمينية على أساس المؤشرات، لن يتمكن المزارعون من الاقتراض فقط، بل يمكنهم أيضاً اختيار زراعة محاصيل مربحة أكثر، ومقاومة الحالة الجوية بشكل أفضل[٢٠]. كما أنَّ تأمين المؤشرات يتيح للعمال المزارعين الذين لا يمتلكون أراضي زراعية، والذين غالباً ما تكون حالهم أسوأ من أصحاب الأراضي، إمكانية شراء التأمين في حالة الجفاف أو الفيضانات، وهو ما سيوفر لهم نوعاً من الحماية، ويساعدهم على المحافظة على قدرتهم الشرائية ومستوى استهلاكهم أثناء الأزمات[٢١].

وبسبب المخاطرة الكبيرة التي ترتبط بالقطاع الزراعي، خاصة في البلدان النامية، وفي ظل غياب منتجات التأمين التي تخدم المزارعين الفقراء، سيتخلى هؤلاء الفقراء عن الزراعة. وعندئذٍ سيتم التخلي عن المناطق الريفية، وربما عن قطاع الزراعة برمّته، وسيحاول هؤلاء الفقراء الهجرة إلى المناطق الحضرية، أملاً في ظروف عمل ومعيشة أفضل. لكن، وكما تشير الدلائل في أفريقيا، لن يستطيع أي نظام حضري استيعابهم. وحركة الهجرة هذه ستزعزع منطقتي المنشأ والمهجر معاً. وهنا يمكن لمنتجات التأمين الأصغر أن تحمي الزراعة العائلية التي تثبّت المزارعين في أرضهم، وتساهم في تنمية القطاع الزراعي في وقت واحد. والأمر هنا ليس مستحيلاً، فإجمالي الناتج المحلي للعديد من الدول النامية لا يتعدّى بضعة مليارات من الدولارات. ولو افترضنا أنَّ أسوأ كارثة مناخية ضربت هذه الدول مجتمعة، فلن تتعدّى الأضرار قيمة الناتج المحلي لهذه الدول، وبإمكان صناعة التأمين العالمية أن تمتصّ خسارة

(١٧) روث، ليبر و ماكورد، «الموقف العام للتأمين الأصغر في أفقر ١٠٠ بلد في العالم،» ص ٩.
(١٨) «التأمين الصغير في أفريقيا،» ص ١٠.
(١٩) المصدر نفسه، ص ١٠.
(٢٠) «قضايا تتعلق بتنظيم التأمين الأصغر والإشراف عليه،» ص ٢٧.
(٢١) جوناثان مردوك، «التأمين الأصغر: الثورة المقبلة؟: معلومات مفيدة حول ما اكتسبناه بشأن الفقر،» البنك الدولي (٢٠٠٤)، ص ١٧.

بهذا الحجم بسهولة، وأن تخفّف من الضرر الواقع على مؤسسات التأمين الأصغر المحلية، بإعادة التأمين فقط لدى مؤسسات التأمين الدولية[٢٢].

ـ **خفض تكاليف الأخطار والصدمات**: توفر الآليات غير الرسمية التي يلجأ إليها الفقراء، كما سبق وأشرنا إلى بعضها، كبيع الأصول والاستثمار في الأنشطة القليلة العائد، أو بعض الآليات الأخرى، كالاقتراض من المرابين بمعدلات فائدة مرتفعة، حِمايةً على المدى القصير فقط، وبتكلفة عالية وطويلة المدى تمنع الخروج من الفقر، في حين أن التأمين الأصغر يمكن أن يقوم بتغطية هذه التكاليف بشكل فعال، خاصة إذا ما قامت مؤسسات التمويل الأصغر بمساعدة عملائها في الحصول على خطط تأمين جماعي من خلال عملية تفاوض واحدة مع شركات التأمين، وبشروط أفضل للجميع، وحتى وإن لم تتوفر خطة تأمين جماعي لدى شركة التأمين، فيمكن التفاوض على تخفيض أقساط التأمين إذا تم التأمين على مجموعة من الأشخاص معاً[٢٣].

٢ ـ واقع مساهمة منتجات التأمين الأصغر في الحدّ من الفقر المدقع والجوع

بعد أن رأينا أن هناك من الناحية النظرية ارتباطات قوية وموجبة بين منتجات التأمين الأصغر وتحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية، سنحاول من خلال ما يلي عرض أهم الدراسات التجريبية والمهنية التي تجسد هذه الارتباطات على أرض الواقع. وتجدر الإشارة قبل عرض هذه الدراسات أنَّ الحصول على قياسات صادقة لمدى تأثير خدمات التأمين الأصغر في تحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية، يعتبر أمراً صعباً للغاية، لأنَّ هذه الدراسات تطبق مستويات مختلفة في المنهجية والتحليل، ورغم ذلك فإنَّ معظم الدراسات التي ستتم الإشارة إليها، حاولت إلى حد ما حل هذه المسألة باختيارها عيّنات دراسة تتشابه جميع صفاتها الملاحظة، في ما عدا مشاركتها في برامج التأمين الأصغر من عدمه. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه من الصعب تحديد أثر كل خدمة من خدمات التمويل الأصغر في تحقيق الأهداف الإنمائية، حيث إنَّ أغلب مؤسسات التمويل الأصغر أصبحت توفر لعملائها مجموعة متنوعةً من الخدمات المالية، وحتى غير المالية، كالتدريب والاستشارة، كما أن أغلب العملاء قد استفادوا من أكثر من خدمة. وفي ما يلي نتائج بعض أهم الدراسات ـ رغم قلتها ـ التي يمكن التعويل عليها بهذا الخصوص:

ـ توصلت دراسة أجراها ستيفان دركون حول صدمات الدخل في ضوء مسح للأسر الريفية في إثيوبيا بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٤، إلى أنَّه لو قام التأمين بتغطية تلك الصدمات، لأمكن تقليل الفقر بنسبة

(٢٢) مارك نابيث، «التأمين الأصغر، التأمين، إعادة التأمين: أدوات فعّالة لأجل التنمية،» معهد توماس مور، برنامج عمل أوربا في العالم، شعبة التنمية، مذكرة مناقشة رقم ١١ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧)، ص ٨ ـ ١٧، <http://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-ar-micro-insurance-insurance-re-insurance-effective-tools-for-development-24633.pdf>.

(٢٣) تارا سينها [وآخرون]، «دليل توجيه (تدريب) بشأن التأمين الأصغر لمؤسسات التمويل الأصغر،» مؤسسة أصدقاء المرأة للخدمات المصرفية العالمية (الهند) (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١)، ص ٧، <http://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-ar-a-guide-on-micro-insurance-for-microfinance-institutions-22238_0.pdf>.

تقارب الثلث. فعلى سبيل المثال، تسبب الجفاف سنة ٢٠٠٢ في انحدار مليون شخص إلى ما تحت خط الفقر المدقع(٢٤).

ـ أشارت دراسة أجراها جوناثان مردوك حول حجم التبعات المترتبة من جراء غياب منتجات التأمين الخاصة بالفقراء، أثناء حدوث إعصار ميتش الذي ضرب نيكاراغوا، إلى التراجع الكبير في الاستهلاك لدى ٢١ بالمئة من الأسر، وقيام ١٨ بالمئة من الأسر بخفض الاستهلاك بشكل حاسم، وهو ما يعكس العلاقة بين غياب التأمين الأصغر ومخاطر التعرض للجوع(٢٥).

ـ أشارت دراسة لتقييم الأثر لأربعة برامج تأمين أصغر تعمل في مجالات مرتبطة بالصحة، إلى أن ٧١ بالمئة من عملاء مؤسسة فينكا الأوغندية يشعرون بأنهم أصبحوا أكثر أماناً ضد المتاعب المالية، كما زادت مدخراتهم بنسبة ٥ بالمئة، وقيمة استثماراتهم بنسبة ١ بالمئة، والقروض التي تحصَّلوا عليها بنسبة ١ بالمئة، بعد انضمامهم إلى برنامج التأمين. بينما أفادت البيانات بزيادة ١ بالمئة في كل من مدخرات واستثمارات عملاء مؤسسة غرامين كاليان مقارنة بغير العملاء، وزيادة متوسط الفارق في استثمارات عملاء جمعية الخدمة الاجتماعية في بنغلاديش بنسبة ٩ بالمئة مقارنة بغير العملاء، إضافة إلى استقرار دخل عملاء اللجنة البنغالية لتحقيق ارتقاء المناطق الريفية(٢٦).

ـ بينما أشارت نتائج دراسة تقييم أثر لمؤسسة تأمين أصغر تعمل في مجال تأمين الطقس في الهند إلى ارتفاع استثمارات واستقرار دخول عملائها بدرجة كبيرة مقارنة بغير العملاء، إضافة إلى زيادة دمج المحرومين من الخدمات الاجتماعية (مشاركة أعضاء يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم)(٢٧).

ـ أشارت دراسة بلانشارد ـ هوران سنة ٢٠٠٦ إلى أنَّ الفقراء يمكنهم الحصول على الرعاية الصحية أسرع من الأشخاص غير المؤمَّن عليهم، حيث إنَّ الأشخاص المؤمن عليهم يمكن أن يتوقعوا تأخيراً يصل إلى ٢,٥ يوم مقابل ٩١ يوماً بالنسبة إلى الأشخاص غير المؤمن عليهم(٢٨).

ـ أكدت دراسة تقييم أثر لبرنامج تأمين أصغر صحي أنَّ ٨٨ بالمئة من أصحاب المشروعات الصغيرة لا يشعرون بالقلق بشأن الإنفاق على الخدمات الطبية مقارنة بـ ١٢ بالمئة من غير العملاء في مؤسسة غرامين كاليان، في حين كانت هذه النسبة ٨١ بالمئة لدى عملاء جمعية الخدمة الاجتماعية البنغالية مقارنة بـ ١٩ بالمئة لدى غير العملاء، كما أقر عملاء BRAC أنَّ برامج التأمين الصحي تشجعهم أكثر على الاهتمام بنوعية الرعاية الصحية التي يتلقونها(٢٩).

وإن كانت هذه أهم الدراسات التي تبرز أثر منتجات التأمين في تحقيق أول الأهداف الإنمائية في الحدّ من الفقر المدقع والجوع، فيوجد أيضاً العديد من الدراسات الأخرى، ولكن

(٢٤) موسلي، «تقييم نجاح برامج التأمين الأصغر في تلبية احتياجات الفقراء من التأمين،» ص ٢.
(٢٥) مردوك، «التأمين الأصغر: الثورة المقبلة؟: معلومات مفيدة حول ما اكتسبناه بشأن الفقر،» ص ٢.
(٢٦) موسلي، المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٣.
(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٣.
(٢٨) روث، ليبر و ماكورد، «الموقف العام للتأمين الأصغر في أفقر ١٠٠ بلد في العالم،» ص ٣٦.
(٢٩) موسلي، المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٣.

يصعب فيها إبراز دور منتجات التأمين الأصغر بشكل منفصل، ومن بينها على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي:

ـ تشير نتائج دراسة مفصلة إلى أنَّ الأعضاء الذين استمرت مشاركتهم لأكثر من أربع سنوات في برنامج اللجنة البنغالية لتحقيق ارتقاء الريف (BRAC) قد تمكنوا من زيادة النفقات الأسرية بنسبة ٢٨ بالمئة وزادت ممتلكاتهم بنسبة ١١٢ بالمئة، وأشار تحليل آخر للبيانات أنَّ الحصول على الخدمات المالية مكّن العملاء من الحد لتعرضهم للأزمات من خلال تيسير الاستهلاك وبناء الأصول والحصول على الخدمات خلال فترة الكوارث الطبيعية[٣٠].

خاتمة

ينجم عن الصدمات التي يتعرض لها الفقراء، في كثير من الأحيان، فقدان الأصول والدخل والقدرة الإنتاجية، وعادة ما يضطر الفقراء بدافع الخوف من الصدمات إلى استثمار مواردهم المحدودة في أنشطة منخفضة العائد، مثل محاصيل الإعاشة المقاومة للجفاف، الأمر الذي يقلل دخلهم عما يمكن أن يكون عليه، وبهذا تفرض الصدمات والمخاطر تكاليف باهظة على سبل عيش الفقراء لا يمكنهم تحملها بمفردهم. ويبدو أنَّ ما تم عرضه في هذه الدراسة، خاصة ما تعلق بالتحليل النظري، يثبت أنَّ التأمين الأصغر يمكن أن يكون بالفعل أداةً فعالة للتنمية ومحاربة الفقر في الدول النامية، وتحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة من خلال توفير الحماية للفقراء وسبل عيشهم.

ومع وجود ارتباطات قوية وموجبة بين جميع منتجات التأمين الأصغر، وهدف الحدّ من الفقر المدقع والجوع من الناحية النظرية، فقد وجد كذلك من الشواهد والدراسات التجريبية والمهنية، رغم قلتها ما يجسد هذه الارتباطات على أرض الواقع. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه من الصعب جداً في كثير من الأحيان تحديد أثر خدمات التأمين الأصغر في تحقيق أول الأهداف الإنمائية في الحدّ من الفقر المدقع والجوع بشكل منفصل، حيث إنَّ أغلب مؤسسات التمويل الأصغر أصبحت توفر لعملائها مجموعة متنوعةً من الخدمات المالية، وحتى غير المالية، كالتدريب والاستشارة، كما أن أغلب العملاء استفادوا من أكثر من خدمة وفي وقت واحد. لذلك اقتصرت الدراسات التي قمنا بعرضها على برامج التمويل الأصغر التي تعمل على تقديم منتجات التأمين الأصغر فقط لعملائها.

وفي الأخير، وكما يقول محمد يونس: «الفقر لا يوجده الفقراء، ولكن توجده بنية المجتمع والسياسات التي يتبعها»، ويبدو أنَّ إتاحة خدمات تأمين أصغر متنوعة ومناسبة لهم مثل غيرهم، كافية وقادرة على حمايتهم وتحسين ظروف حياتهم، وتحقيق أول الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الثالثة في الحدّ من الفقر المدقع والجوع في البلدان النامية.

(٣٠) إليزابيث ليتلفيلد، جوناثان موردوخ وَسيد هاشمي، «هل يمثل التمويل الأصغر إستراتيجية فعالة من شأنها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة؟،» المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، مذكرة مناقشة مركزة رقم ٢٤ (٢٠٠٣)، ص ٣ ـ ٤، <http://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-ar-is-microfinance-an-effective-strategy-that-will-achieve-the-millennium-development-goals-discussion-note-24-22424.pdf>.

جديـــد

مركز دراسات الوحدة العربية

يعلن مركز دراسات الوحدة العربية، في إطار تنفيذ المزيد من أهدافه الرامية إلى إغناء فكر القارئ العربي:

البدء بقبول مخطوطات الأعمال الروائية الهادفة

التي تصوّر بصدق وإبداع فني القضايا المجتمعية في الوطن العربي، والمهاجر.

شروط النشر:

١ ـ ينشر المركز الأعمال الروائية الأصلية التي تتوافر فيها شروط العمل الفني الروائي، والتي تُعنى بالإنسان العربي، وقضايا داخل الوطن، وخارجه.

٢ ـ يشترط في المخطوط الروائي المقدَّم ألّا يكون قد قدّم للنشر في أي دار نشر أخرى.

٣ ـ تعرض المخطوطات الروائية على لجنة تحكيم من ذوي الاختصاص والخبرة العالية، وذلك لتبيّن مدى أصالة النص الروائي وموافقته شروط النشر المعمول بها في المركز، ومن ثم مدى صلاحيته للنشر.

٤ ـ تقدّم مخطوطة النص الروائي باللغة العربية الفصيحة، ومنضّدة على الحاسوب، وفق شروط النشر في المركز، وتُرسل مرفقة بالسيرة الذاتية للمؤلِّف إلى قسم الدراسات في المركز، وذلك عن طريق البريد الإلكتروني فقط.

٥ ـ يُبَلّغ المؤلِّف بتسلُّمِ مخطوطته خلال مدة أسبوع، وبمدى ملاءمتها للنشر خلال أربعة أشهر.

البريد الإلكتروني: info@caus.org.lb